# الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

# The legal personality of artificial intelligence

د. زكرياء بوعون[243] و د. سعيدة بوزنون (جامعة قسنطينة 01 الإخوة منتوري-الجزائر)

**ملخص:**

شهد العالم في القرن الأخير تطورًا غير مسبوق في مجال التكنولوجيا والتقنية في مختلف مجالات الحياة، وكان ابرز ما توصل إليه العلم كيانات الذكاء الإصطناعي كوسيلة متطورة لتسهيل الحياة على البشر في محاولة لمحاكاة الذكاء البشري، ولقد جاء هذا البحث ليتناول موضوع حديث في فكر القانون عامة والقانون الجنائي خاصة وهو موضوع منح الشخصية القانونية في ظل تضارب الفقه بين نؤيد ومعارض في محاولة للتأصيل لموضوع المسؤولية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

**كلمات مفتاحية:** الذكاء الإصطناعي، الشخصية القانونية، مجرم جديد.، التطور التكنولوجي، الآلة.

**Abstract:**

In the last century, the world witnessed an unprecedented development in the field of technology and technology in various areas of life. The most prominent findings of science were artificial intelligence entities as an advanced means of facilitating life for humans in an attempt to emulate human intelligence. This research came to address a recent topic in the thought of law in general and law. Especially criminal, which is the subject of granting legal personality in light of the conflict of jurisprudence between those who support and oppose it in an attempt to establish the issue of legal responsibility for artificial intelligence applications.

Keywords: Artificial- Intelligence; Legal personality; new criminal; Technological development; the machine.

243. - المؤلف المرسل: د. بعون زكرياء: zakarya.bouaoune@umc.edu.dz

**مقدمة:**

لقد أسهم التطور التكنولوجي الرقمي في ظهور ثورة رقمية غير مسبوقة رافقها الإنتشار الواسع لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في جميع المجالات الصناعية ، الزراعية ، والتجارية وحتى القطاع الخدماتي وهو ما وفر على البشر الكثير من الأعمال والأعباء في الحياة خاصة مع درجة التطور التي وصلت إليها وظهور تقنيات الجيل الخامس و السادس.

لكن هذا التطور غير المسبوق للذكاء الإصطناعي في حياتنا، أفرز معه جملة من الصعوبات والمشاكل عكست لاحقا سلبيات الاستخدام غير المنتظم لهذه التقنية، ولعل أهم تحد ظهر في الأفق هو ربط التقنية بالقانون خاصة تلك التي تتعلق بتحديد المسؤوليات الناشئة عن الاستخدام غير المشروع للذكاء الاصطناعي وتسببه في ارتكاب جرائم ، أو حتى عن الأخطاء التي يمكن أن يرتكبها بنفسه الناتجة أساسا في إمكانية بناء خبرة ذاتية للذكاء الاصطناعي ( الآلة او الروبوت ...) تمكنها من اتخاذ قرارات منفردة في المواقف التي تواجهها مثل الإنسان الطبيعي ،بعيدا عن مسؤولية المالك أو المستخدم أو المبرمج وهنا مكمن الخطر.

وتبرز أهمية الموضوع من خلال بيان الإشكالات الكبيرة التي صارت تطرحها أعمال الذكاء الاصطناعي، وإمكانية قيام المسؤولية المدنية والجنائية بشأنه ،في ظل سكوت التشريعات المقارنة كلها أو أغلبها عن مناقشة هذه المواضيع، كل ذلك وأكثر خلق ندرة في المراجع التي ربطت عمل ومبتكرات الذكاء الاصطناعي مع المسؤولية الناشئة عنها خاصة لتبقى كل الدراسات المتاحة مجرد دراسات استشرافية لما يجب أن يكون، لهذا تعالت الأصوات مؤخرا على الساحة القانونية بحتمية التصدي القانوني لأعمال الذكاء الاصطناعي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد إمكانية منح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي في ظل الجدل الفقهي حولها ، ومحاولة إيجاد حلول تتلاءم والطبيعة الخاصة للشخصية المفترضة، وذلك بالإجابة **على إشكالية أساسية هي مدى إمكانية منح كيانات الذكاء الاصطناعي للشخصية القانونية؟.**

إجابة على هذه الإشكالية الرئيسة وغيرها من التساؤلات الفرعية ، اخترنا تقسيم الدراسة إلى محورين: يتضمن المحور الأول: الحديث عن ماهية الذكاء الاصطناعي ،من خلال تعريفه ومجالات تطبيقه، ثم في المحور الثاني: مدلول الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، تناولنا فيه كيانات الذكاء الاصطناعي شخص قانوني جديد والنتائج المترتبة عليه.

أما عن مناهج الدراسة فتفرضها طبيعة الموضوع بالنظر إلى كونه حديث، فاخترنا المنهج الوصفي من خلال الوقوف على ماهية الذكاء الاصطناعي وكياناته كتقنية وكآلة وتطبيق، ثم المنهج التحليلي من خلال رصد وتحليل الآراء الفقهية حول إمكانية إسناد الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي والنتائج المترتبة استشرافا لرؤيا قانونية جديدة في التشريعات المقارنة.

## المبحث الاول: مفهوم الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته.

لا يمكن تعريف الذكاء الإصطناعي ولا الوقوف على ماهيته دون وضع تعريف للذكاء البشري، حيث يعرف أنه القدرة والمهارة على وضع وإيجاد حلول للمشكلات باستخدام الرموز وطرق البحث المختلفة للمشكلات، وهو القدرة على استخدام القدرة المكتسبة في اشتقاق معلومات ومعارف جديدة تؤدي إلى إيجاد حلول لمشاكل في مجال ما".[244]

ويتفاوت مستوى الذكاء من شخص إلى آخر، كما يعتبر الذكاء البشري هو المسؤول عن التطور والإبداع في نمو الحضارات المختلفة.

ولقد اقتصرت دراسة الذكاء البشري لفترة طويلة على علماء النفس، ولكن التقدم السريع في فروع القانون نتج عنه ضرورة محاكاة نظم الذكاء الإنساني بأنظمة الحاسوب والبرمجة وهي من مفرزات الثورة التكنولوجيا التي استلزمت مسايرة التطور في التطبيقات الصناعية والزراعية والتجارية من اجل تحقيق الاقتصاد المعرفي أولا وأيضا عيش الرفاهية في الحياة بضمان الخدمات العديدة التي توفرها الأنظمة الحديثة ثم نظم الذكاء الاصطناعي التي أدت إلى انتقال جزء من أساليب الذكاء البشري إلى نظم البرمجة الاصطناعية.

### المطلب الاول: تعريف الذكاء الإصطناعي

على الرغم من ظهور مصطلح الذكاء الإصطناعي منذ عام 1956، وعلى الرغم من انتشار تقنياته بداية من السيارات ذاتية القيادة والطائرات المسيرة بدون طيار وبرمجيات الترجمة أو الاستثمار وغيرها من التطبيقات المنتشرة عبر العالم، فقد اختلف الفقه في بداية ظهوره بإعطاء تعريف جامع له، لهذا سنورد بعضا منها في محاولة لضبط المفاهيم.

يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي على أنه علم الحاسوب المعني بكيفية محاكاة الآلات لسلوك البشر، فهو علم إنشاء أجهزة وبرامج كمبيوتر قادرة على التفكير بالطريقة نفسها التي يعمل بها الدماغ البشري»[245].

يعرف الذكاء الاصطناعي أيضا على أنه ذلك الفرع من علوم الحاسوب الذي يحاكي أسلوب الذكاء الإنساني، لكي يتمكن من أداء بعض المهام بدلا من الإنسان ،والتي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والحركة بأسلوب منطقي ومنظم.

---

244. - بوزنون سعيدة، كيانات الذكاء الاصطناعي في فكر القانون الجنائي، مجلة المعيار مجلد 28، عدد4، سنة 2024، ص 578.

245. - خليل سعيدي ومرزوق بن مهدي، الذكاء الاصطناعي كتوجه حتمي في حماية الامن السيبيراني، دراسات في حماية حقوق الإنسان، المجلد 6 العدد 1، جوان 2022، ص 28.

ويعرف جون مكارثي الأب الروحي للذكاء الاصطناعي بأنه: «علم وهندسة صنع الآلات الذكية».[246]

أما عن التعريف الشامل والبسيط في نظرنا فهو الذي يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه محاكاة لذكاء الإنسان وفهم طبيعته عن طريق عمل برامج للحاسوب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء، وهو ما يجمع عليه الفقه المعاصر حيث يمكن الوقوف على أربعة أنواع من الأنظمة الذكية وهي الأنظمة التي تفكر مثل البشر ،والأنظمة التي تتصرف مثل البشر ، والأنظمة التي تفكر بعقلانية، وأخيرا الأنظمة التي تعمل بعقلانية.[247]

وانطلاقا من هذه المفاهيم، يمكن تصنيف الذكاء الاصطناعي إلى ثلاثة مستويات هي كالتالي:

**الذكاء الإصطناعي الخارق:** وقدرة الآلة الفكرية إلى تفوق قدرة البشر على انجاز بعض المهام.

**الذكاء الإصطناعي القوي:** وهو الذكاء الذي يتم برمجته ليكون مساويا وظيفيا للإنسان بمنح الحاسوب بعض الخصائص التي لا يتمتع بها إلا البشر مثل القدرة على التفكير والتفاعل الذكي وحل الألغاز وإصدار الأحكام، التخطيط والتعلم والتواصل، أفكار موضوعية ومشاعر وسلوك.

**الذكاء الاصطناعي الضعيف:** وهو أبسط أشكال الذكاء الإصطناعي، تتم برمجته لأداء وظائف معينة داخل بيئة محدودة، ويعتبر تصرفه بمثابة رد فعل على موقف معين ولا يمكنه العمل إلا في ظروف البيئة الخاصة به، كبرامج الترجمة من قوقل translate Google وبرنامج تصفية البريد العشوائي[248] filter spam.

## المطلب الثاني: مجالات الذكاء الإصطناعي.

يستخدم الذكاء الإصطناعي في العديد من المجالات العسكرية والصناعية والاقتصادية والتقنية والطبية والتعليمية والخدماتية الأخرى، ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

– السيارات ذاتية القيادة والطائرات بدون طيار.

– الإنسان الآلي أو الروبوت وهو جهاز ميكانيكي مبرمج للعمل مستقلا عن السيطرة البشرية ومصمم لأداء الأعمال وانجاز المهارات الحركية واللفظية التي يقوم بها الإنسان، فضلا عن استخداماته المتعددة الأخرى.

---

246. - في سنة 1956 صاغ جون ماكارثي العالم الأمريكي مصطلح الذكاء الاصطناعي، وتم تقديم أول برنامج للذكاء الاصطناعي في جامعة كارنيجي ميلون، في سنة 1971 تحصل على جائزة تيورنغ لمسا هاماته الكبيرة في علم الذكاء الاصطناعي.

247. - سعاد بوبحة، الذكاء الاصطناعي: تطبيقات وانعكاسات، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 6 العدد 4، ديسمبر 2022، ص 94.

248. - سعاد بوبحة، المرجع السابق، ص 96-95.

– الأجهزة الذكية القادرة على القيام بالعمليات الذهنية كفحص التصاميم الصناعية ومراقبة العمليات واتخاذ القرار.

– برامج الذكاء الإصطناعي في تحليل البيانات الاقتصادية كالبورصة وتطوير أنظمة تداول الأسهم وتعتبر فترة الثمانيات المرحلة الحقيقية لبروز الذكاء الإصطناعي في المجال المالي عندما أصبحت لنظم الخبيرة أكثر من منتج تجاري في الميدان المالي، بل وسيلة دعم للنظام المالي وللتجارة الالكترونية.

– برامج الألعاب كالعاب الشطرنج والعاب الفيديو.

– عناقيد جوجل البحثية على جهاز الحاسوب عبر الانترنت.

– الأجهزة الذكية القادرة على القيام بالعمليات الذهنية كفحص التصاميم الصناعية ومراقبة العمليات واتخاذ القرار.

– المحاكاة المعرفية باستخدام أجهزة الكمبيوتر لاختيار النظريات حول كيفية عمل العقل البشري والوظائف التي يقوم بها كالتعرف على الوجوه المألوفة والأصوات أو التعرف على خط اليد ومعالجة الصور واستخلاص البيانات والمعلومات المفيدة منها وتفعيل الذاكرة.

– التطبيقات الذكية في التشخيص الطبي بالعيادات والمستشفيات وإجراء العمليات الجراحية، كالنظم الخبيرة (نظام DXPLAIN)، وبرامج الشبكات العصبية ، والخوارزميات الجينية، وأيضا الجراحة بمساعدة الروبوتات.[249]

249. - الذكاء الاصطناعي، مركز البحوث والمعلومات، غرفة ابهاـ السعودية: رؤية 2030.

## المبحث الثاني: مدلول الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.

سنتناول في المطلب الأول الذكاء الإصطناعي شخص قانوني جديد، وفي المطلب الثاني النتائج المترتبة على منح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي.

### المطلب الاول: الذكاء الإصطناعي شخص قانوني جديد

من المبادئ المستقرة في فقه القانون أن الشخصية القانونية هي أهلية تحمل الحقوق والواجبات، تثبت كأصل عام للإنسان بالميلاد وتنتهي بالوفاة، كما يصدق هذا الوصف على الأشخاص المعنوية، عامة كانت أو خاصة ،مثل الشركات والمؤسسات وأيضا الدولة والولاية والبلدية وغيرها ، مما حددها القانون بنص صريح، وأمام هذا الوضوح يظهر مفهوم آخر ومتميز هو إمكانية إسناد المسؤولية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي وبالتالي التمتع بالشخصية القانونية بالنظر إلى وظائفها وإمكانياتها الهائلة في التعامل والتصرف باستقلالية عن أصحابها.

ولأن التشريعات الداخلية والقوانين النموذجية لم تعترف صراحة بكيان الذكاء الاصطناعي شخص قانوني جديد، إلا أن الفقه بادر بطرح الموضوع حول إمكانية إضفاء الشخصية القانونية على كيانات الذكاء الاصطناعي، وبالتالي تحمل المسؤولية بأنواعها المدنية والجنائية.

وبتمحيص دقيق للموضوع، وباستقراء آراء بعض الفقهاء خاصة في مجال المسؤولية الجنائية، حاولنا رصد تباين الآراء بين مؤيد ومعارض.

#### الفرع الأول: إمكانية الإعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الإصطناعي.

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن المسؤولية الجزائية لا يمكن أن تثبت إلا للإنسان البشري، ومرد ذلك أن قواعد الإسناد الجنائي تتعلق أساس بالشخصية القانونية ،التي لا تثبت أصلا إلا للإنسان ، وهذا أمر بديهي لأنه يتميز بالوعي والإدراك لما يقترفه، ومن ثم يصعب الإعتراف للذكاء الإصطناعي بالمسؤولية الجزائية استنادا للحجج التالية:

**1 - طبيعة كيانات الذكاء الإصطناعي :**يرى هذا الرأي استحالة إسناد الجريمة للذكاء الاصطناعي بسبب الطبيعة المتميزة لهذا الكيان، ذلك أن الاتجاه التقليدي في مجال المسؤولية يستدعي توافر الإدراك والتمييز والحرية، فيما يعتبر الذكاء الاصطناعي مجرد أداة ووسيلة يستخدمها الشخص الطبيعي أو المعنوي فتنتفي بذلك حرية الاختيار عنه وهو ما ينفي عنه المسؤولية بأنواعها المدنية والجزائية لأنه يبقى مجرد تابع لتعليمات والأوامر المبرمجة له.[250]

250. - منية نشناش، متعاقد الذكاء الاصطناعي شخص قانوني جديد؟، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، مجلد 7 عدد 1 جوان 2022، ص 422.

**2 - عدم قابلية الجزاءات الجنائية للتطبيق:** يهدف الجزاء الجنائي بشقيه إلى تحقيق فكرة الزجر والردع ( الردع العام والخاص) وفقا للنظرية التقليدية، وأيضا إصلاح الجاني وفقا للنظرية الوضعية، فإذا سلمنا فرضا أن كيانات الذكاء الإصطناعي ارتكب جريمة فمن غير المعقول فرض عقوبات عليه ، لأن ذلك لن يحقق ردعا عاما لبقية الكيانات الأخرى، ولن يحقق الإيلام الكافي الذي يمنعه من التفكير للعودة إلى ارتكاب الجريمة، وهو ما يتعارض مع فلسفة التجريم والعقاب على العموم.[251]

**3 - جرائم الذكاء الإصطناعي تطبيق محض لنظرية الفاعل المعنوي:** سلم الفقه التقليدي بكون أجهزة الذكاء الإصطناعي من الأشياء عديمة التمييز والإدراك، وهو ما يجعل استعمالها لارتكاب الجريمة لا يعدو أن يكون تطبيق لنظرية الفاعل المعنوي، ومفاد النظرية أن الفاعل المعنوي هو من يسخر غيره في التنفيذ الجريمة ،فيكون بذلك أداة في يده يستعين بها في تحقيق العناصر التي تقوم عليها، فالفاعل المعنوي ينفذ الجريمة عن طريق غيره الحسن النية أو غير المسؤول جنائيا كصغير السن أو المجنون.[252]

**4 - عدم مسؤولية المصممين والمنتجين وملاك مستخدمي الروبوت:** يعترض أغلبية الفقهاء على منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي ذلك أن هذه الأنظمة الذكية لم تتطور إلى درجة البرمجة الوضع الموجود عليه البشر، كما ان فكرة منح الشخصية القانونية هي فكرة من تصور الإنسان ومن الإنسان لتنظيم معاملاته وحياته في إطار علاقاته الإنسانية وهو ما لا يمكن تصوره بالنسبة للآلة الذكية.[253]

ولعل ذلك كان السبب في اعتراض الخبراء والمختصين في الذكاء الاصطناعي من 41 دولة أوروبية، حيث وجه هؤلاء مذكرة اعتراض شديدة اللهجة لوقف النقاش داخل البرلمان الأوروبي بخصوص نفي الشخصية القانونية للروبوت، لأن هذا يستدعي تمتعه بالحقوق الأخرى، مثل الزواج، والحق في التملك ، واستقلالية الذمة المالية ، ويعتبرون أن هذه الفكرة إنما وجدت

---

251. - ادلبي عمر محمد منيب، المرجع السابق، ص 67.

252. - الفاعل المعنوي اصطلاح ظهر حديثا في الفقه، منشأه التاريخي يعود إلى الفقه الألماني لسد فراغ تشريعي كان يعاني منه ووضع قانوني أدى إلى إفلات بعض المساهمين من العقاب، وكان لهذه النظرية صلة بما هو سائد في الفقه من فكرة لتحديد مفهوم الفاعل في الجريمة وتحديد الصلة بين المساهمة الأصلية والتبعية من جانب آخر.

لمزيد من التفاصيل انظر: هدى قشقوش، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 254.

253. - سلام عبد الله كريم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، ص118-117.

كحيلة من طرف المالك أو المصنع للتنصل من المسؤولية القانونية، بالإضافة إلى أن الفكرة بحد ذاتها تشكل خطرا على النظام العام.[254]

**5 - نفي مبدأ الشرعية الجنائية:** يرى أنصار هذا الإتجاه أن نسب الجريمة لكيان الذكاء الاصطناعي يعتبر خرقا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، فالقاعدة القانونية الجنائية لا تخاطب إلا الأشخاص ، فأغلب النصوص القانونية تبدأ بكلمة « كل شخص، يعاقب الأشخاص» ، و لم يأتي على ذكر كيانات الذكاء الإصطناعي.

وعلى إثر ذلك يستحيل تطبيق أو تقرير المسؤولية الجزائية لتقنيات الذكاء الاصطناعي قانونا، وأيضا واقعيا، لاستحالة توقيع الجزاء عليها واقعيا، ذلك أن الإنسان ليس له شبيه فهو إبداع من الخالق عز وجل، وأيضا الروبوت لا يمكنه رفض تعليمات مستخدمه، ولعل ذلك مرده إلى أن القانون لم يكن يتوقع النهضة العلمية التي قد تنتج كيانات جديدة تصلح معها القواعد التقليدية، [255] وإن كنا في المستقبل نستشرف قواعد خاصة ودقيقة تنظم الجانب التشريعي والتنظيمي، لفكرة المسؤولية الناتجة عن عمل الروبوتات بأنواعها المدنية والجزائية.

## الفرع الثاني: إمكانية الإعتراف بالشخصية القانونية لكيانات الذكاء الإصطناعي.

يؤيد هذا الإتجاه منح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية ، في إشارة إلى أن هذا الأخير يتميز بالعديد من الخصائص ، منها القدرة على التواصل ، ومعرفة الذات، ومعرفة العالم الخارجي ومستوى معين من الإبداع والقدرة على اتخاذ القرارات المستقلة، وهذه الخصائص والمكنات ناتجة عن البرمجيات والخوارزميات التي أدمجها المبرمج إلى AI.

لأجل هذا وجب منحه الشخصية القانونية لإمكانية تحمله المسؤولية عن أعماله وذلك وفق الحجج التالية:

**1 - تساوي أنظمة الذكاء الاصطناعي مع البشر:** فالآلة لا يمكن أن تكون شخصا طبيعيا لكنها من المحتمل في المستقبل أن تتساوى مع البشر من ناحية التفكير والتصرفات خاصة أنظمة الذكاء الخارق ، والتي لم تعد ضربا من الخيال ولكنها واقع في ظل التطور الهائل ، وهو ما يدعم فرض استقلالية هذا الكيان بالمسؤولية بعد منحه الشخصية القانونية.[256]

254. - دربال سهام، إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 14، عدد 29، 2022، ص 456.

255. -وفاء أبو المعاطي صقر، المرجع السابق، ص 90.

256. -. خالد ممدوح ابراهيم، المرجع السابق، ص 130

2 - الخوف من ارتكاب كيانات الذكاء الإصطناعي جريمة: ويمكن التغلب على هذه المخاوف عن طريق البرمجة بوضع ضوابط لأخلاقيات الكيان، وقد اقترح أحد مؤلفي الخيال العلمي **"أسيموف"** قوانين ثلاثة لردع المخاوف البشرية وإبقاء الروبوتات الذكية تحت المراقبة:[257]

**القانون الأول:** لا يسمح للإنسان الآلي بفعله أو بتقاعسه بإلحاق الضرر أو الأذى بالإنسان.

**القانون الثاني:** يجب أن يمتثل الروبوت للأوامر الصادرة عن البشر، إلا في الحالات التي تتعارض فيها هذه الأوامر مع القانون الأول.

**القانون الثالث:** يجب أن يحمي الروبوت وجوده ،ولا يسمح بالضرر إلى نفسه ،طالما أن هذه الحماية لا تتعارض مع القانون الأول والثاني.

3 - عدم التلازم الحتمي بين صفة الإنسان والشخصية القانونية:

4 - الضرورة القانونية: الشخصية القانونية كما سبق الذكر لا تتعلق بالإنسان وحده، فقد سبق وأن اعترف القانون بالشخصية المعنوية في صور عديدة، ونفس الأمر يمكن فعله مع كيانات الذكاء الاصطناعي ،لأنه يتمتع بقدرات تفاعلية وسمات تنم عن الاستقلالية تفتقر إليها الأشخاص المعنوية فهو خول بذلك أن يعامل كشخص قانوني.[258]

5 - أن مناط المسؤولية هو المسؤولية الاجتماعية، أو ما يعرف بالخطورة الإجرامية، وليس حتما الخطأ.

6 - إمكانية إحلال الذكاء الاصطناعي محل الذكاء البشري ،خاصة إذا ما وصلت أنظمة الذكاء الاصطناعي درجة كبيرة من الوعي والتعقيد الإصطناعي تشبه في بعض الأحيان العمليات المعقدة التي تتم في أدمغتنا.

وتعتبر الروبوت صوفيا أحد أهم هذه التطبيقات، حيث تختلف هذه الروبوت في أنها مشبعة بالخوارزميات ،ذكية ، تتميز بالقدرة على التحاور ، وتحليل الوجه البشرية، وفهم اللغات الطبيعية للإنسان، وتقديم إجابات تحاكي الإجابات البشرية.[259]

### الفرع الثالث: نظرية الحزمة للشخصية القانونية.

من أجل حل إشكالية الشخصية القانونية للذكاء الإصطناعي، جاء الفقه بنظرية وسط، تطورت أحكامها بتطور المفرزات الجديدة في المجتمع،

257. - خالد ممدوح ابراهيم، المرجع نفسه، ص 134.

258. - منية نشناش، المرجع السابق، ص 424.

259. - عمر محمد منيب ادلبي، المرجع السابق، ص 64.

مضمون النظرية، إنشاء شخصية ثالثة تكون وسط بين الشخصين الطبيعي والمعنوي، ويكون لهذه الشخصية باقة أو حزمة من الخصائص التي تتفق مع كونها آلة مزودة بتقنية **AI**، أو برنامج كمبيوتر، فيكون لها بعض الحقوق والواجبات ، تختلف حسب طبيعة ومكان عمل أنظمة **AI** ، كالروبوتات والسيارات الذكية وبرامج الكمبيوتر.

تهدف هذه النظرية إلى منح أنظمة الذكاء الاصطناعي ما يسمى بالشخصية الإلكترونية، فيسمح لها بكسب الأموال ، ودفع الضرائب وامتلاك الأصول والتقاضي.

ورغم أن نظرية الحزمة الالكترونية هي نظرية منطقية في ظل تزايد خطر وأضرار الذكاء الاصطناعي في مجتمعاتنا خاصة الذاتية التحكم، إلا أن مضمونها غير قابل للتطبيق حاليا ، لانعدام الإطار التشريعي والتنظيمي المنظم لعمل هذه الكيانات، وإن كانت معظم دول العالم قد أنشأت لجان لرسم السياسة المستقبلية ، لمواجهة أخطار وجرائم الذكاء الاصطناعي من جهة.

من جهة أخرى ، نرى أن منح الشخصية القانونية للذكاء الإصطناعي، وفي ظل غياب تشريعي دقيق، قد يؤدي إلى استبعاد المسؤولية القانونية للشركة المصنعة والمنتجين والمبرمجين واستغلال هذه الثغرة للهروب من المسؤولية ، وأيضا استغلال الذكاء الاصطناعي الذي سيكون أقل دقة وأكثر خطرا ، من أجل تحقيق مصالح شخصية بعيدا عن المساءلة الجزائية المحتملة.

لهذا، نخلص في الأخير ، أن منح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الإصطناعي أو الاعتراف بها ، مبرره الحاجة القانونية والواقعية لها، وأيضا تحمل هذه الكيانات للمسؤولية ، تدور وجودا وعدما مع فكرة الإدراك الإصطناعي ومدى قدرتها على التصرف خارج سيطرة الإنسان تماما، وهذا الاكتمال يحقق فكرة بسط سيطرة القانون وقواعده وأحكامه على الرقابة على سلوكيات الأشخاص ويخفف من الضرر الواقع على الآخرين في ظل انتفاء مسؤولية الأطراف المتصلة بالكيان.

## المطلب الثاني: النتائج المترتبة على منح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي.

من خلال دراستنا لمجموع الآراء الفقهية التي قيلت في منح الشخصية من عدمها لكيانات الذكاء الاصطناعي ، رصدنا مجموعة من النتائج نذكرها تباعا:

– أن مسالة منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي هي مسؤولية خاصة ومسألة واردة جدا ، كون وجوده المادي يخرجه من دائرة الشخص الطبيعي والمعنوي وحتى الحيوان، وهذا يبرر منحه الشخصية الالكترونية، تكون وسط بين الشخصية الطبيعية والمعنوية وتتناسب مع

كينونته وفي حدود الحاجة إليها فكل البشر أشخاص قانونية ولكن ليس كل الأشخاص القانونية ببشر.[260]

ومن ملامح تجسيد هذا الاعتراف ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من منح الروبوت الذكي الشخصية القانونية من خلال إخضاعها للقيد في سجلات خاصة، تخصيص ذمة مالية لها خاصة بها لتأمين ما ينتج عنها من أضرار، وكدا استجابتها لدعاوى التعويض المرفوعة ضدها عن تلك الأضرار.[261]

– أن الاعتراف بالشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي لا يعفي مبرمجها او مصنعها او مالكها أو مستخدميها من المسؤولية عن أعمالهم وأخطائهم التي تبقى قائمة في حال تقررت وفق مسار قانوني معين.

– إمكانية تطبيق الجزاءات الجنائية بما يتلاءم وطبيعة الذكاء الاصطناعي كمجرم جديد بعيدا عن مسؤولية الأطراف الأخرى، واستشرافا للمستقبل يقترح بعض من الفقه العقوبات التالية:

* الحل أو الإيقاف والمصادرة وهي عقوبات تشبه عقوبة الإعدام بالنسبة للشخص الطبيعي.

* الجزاءات المالية التي تدفع لخزينة الدولة وتقتطع من الذمة المالية للذكاء الاصطناعي.

* الجزاءات السالبة للحقوق وتتضمن تدابير التأهيل وإعادة البرمجة أو سحب رخصة القيادة في حالة السيارات ذاتية القيادة.

260. - فطيمة نساخ، الشخصية القانونية للكائن الجديد» الشخص الافتراضي والروبوت»، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية مجلد 5 عدد 1، 2020، ص 220.

261. - شارف بن يحيى، الروبوتات الذكية بين الاعتراف بالشخصية القانونية ومدى تحمل المسؤولية المدنية، كتاب جماعي لاشغال المؤتمر الافتراضي الاول حول الذكاء الاصطناعي والانسانيات الرقمية، يوم 24 جوان 2021، دار قاضي للنشر والترجمة، 2021، ص 63.

**خاتمة**

من نافلة ما تقدم ، نخلص إلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، هو حتمية العصر الذكي ، لأنه وجد في الأصل لأغراض إنسانية واقتصادية، ولكنه في الواقع يثير الكثير من المشاكل القانونية خاصة إذا ما تم ربطه بالقانون وأحكامه ومبادئه المستقرة وإسقاطها على ما تتسبب فيها تقنية الذكاء الاصطناعي من أضرار وجرائم، وهو ما يثير صعوبة في تحديد المسؤولية من جهة، وأيضا صعوبة في تحديد الجزاء المناسب لها خاصة في ظل استخدام الأجيال المتطورة منه .

وفي ظل الطرح السابق نخلص إلى أن اعتبار الذكاء الاصطناعي شخص قانوني جديد هو من المسائل التي يجب الفصل فيها ، خاصة في ظل الإتشار الواسع لهذه التقنية كما سبق بيانه، وضرورة منحه شخصية قانونية خاصة، لمواجهة وجوده المادي وتداعيات هذه الكينونة خاصة في الدول المتقدمة.

أما الدول السائرة في طريق النمو على غرار الجزائر ، فنجد أنها مازالت منغلقة على تكنولوجية الثورة الصناعية الثالثة « ثورة الحاسبات الآلية المغذاة بالانترنت «، وهذا ما لا يدع مجالا لمناقشة هذه المواضيع ، كموضوع الشخصية القانونية لتقنية الذكاء الاصطناعي، في ظل المحاولات الفقهية المحتشمة لحسم الخلاف القانوني.

وفي اعتقادنا ، أن حبر النقاش لن يجف كما لن تنتهي المزايدة على آراء الباحثين ، إلا بصدور تشريع خاص ينظم جوانب هذه المسؤولية ، ويضع لها أسس منصفة، وفي انتظار تحقق ذلك نوصي ب:

– ضرورة انفتاح الدول بما فيها الجزائر على هذه التكنولوجيا الذكية أو على الأقل الجيل الأول منها.

– محاولة تعبيد البيئة القانونية الوطنية لاحتضان تطبيقات هذه التكنولوجيا، والإعتراف بالشخصية القانونية الالكترونية، عن طريق تحديد مجموعة الشروط والمواصفات التقنية والفنية والبرمجية في التطبيق الذكي من جهة اخرى.

– تشجيع البحث في هذا الموضوع ،وتنظيم العديد من الملتقيات والندوات ،بهدف الإعتماد عليها كمرجعية ، عند صياغة القاعدة القانونية أو إصدار حكم قضائي .

## قائمة المراجع

### باللغة العربية:

### الكتب:

- هدى قشقوش، شرح قانون العقوبات القسم العام، دار النهضة العربية، مصر، 2010.

- شارف بن يحيى، الروبوتات الذكية بين الاعتراف بالشخصية القانونية ومدى تحمل المسؤولية المدنية، كتاب جماعي لأشغال المؤتمر الافتراضي الأول حول الذكاء الاصطناعي والإنسانيات الرقمية، يوم 24 جوان 2021، دار قاضي للنشر والترجمة، 2021.

### المقالات:

- بوزنون سعيدة، كيانات الذكاء الاصطناعي في فكر القانون الجنائي، مجلة المعيار مجلد 28، عدد4 ، سنة 2024،الجزائر.

- خليل سعيدي ومرزوق بن مهدي، الذكاء الاصطناعي كتوجه حتمي في حماية الأمن السيبيراني، دراسات في حماية حقوق الإنسان، المجلد 6 العدد 1، جوان 2022، الجزائر.

- دربال سهام، إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 14، عدد 29، 2022،الجزائر.

- سعاد بوبحة، الذكاء الاصطناعي: تطبيقات وانعكاسات، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6 العدد 4، ديسمبر 2022،الجزائر.

- فطيمة نساخ، الشخصية القانونية للكائن الجديد» الشخص الافتراضي والروبوت»، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية مجلد 5 عدد 1، 2020،الجزائر.

- منية نشناش، متعاقد الذكاء الاصطناعي شخص قانوني جديد؟، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، مجلد 7 عدد 1 جوان 2022،الجزائر.

- وفاء محمد أبو المعاطي صقر، المسؤولية الجزائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة روح القانون، جامعة طنطا مصر، العدد 96، أكتوبر 2021،مصر.

- خالد ممدوح إبراهيم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2022،مصر.

### الاطروحات والرسائل:

- سلام عبد الله كريم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي -دراسة مقارنة- أطروحة دكتوراه،

تخصص قانون مدني، كلية الحقوق، جامعة كربلاء العراق، 2022-2021.

– ادلبي عمر محمد منيب، المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجيستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة قطر، يناير 2023.

– الذكاء الاصطناعي، مركز البحوث والمعلومات، غرفة ابها- السعودية: رؤية 2030.

– شارف بن يحيى، الروبوتات الذكية بين الاعتراف بالشخصية القانونية ومدى تحمل المسؤولية المدنية، كتاب جماعي لأشغال المؤتمر الافتراضي الأول حول الذكاء الاصطناعي والإنسانيات الرقمية، يوم 24 جوان 2021، دار قاضي للنشر والترجمة، 2021.

# المحور الرابع